ممكنات تعزيز الاستقرار السياسي في البلدان العربية .

Possibilities of enhancing political stability in Arab countries .

بحث مقدم من قبل
الاستاذ المساعد الدكتورة نغم نذير شكر
قسم الدراسات الاقليمية والدولية/مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية /جامعة بغداد[1]

الخلاصة.
عملية الأستقرار السياسي تهدف الى تحقيق السلام وأنهاء الصراع بالشكل الذي يساهم في تعزيز وحدة الدولة وأستقرارها لذلك تُعرف عملية بناء الدولة بأنها أجراء هادف لتطوير قدرة الدولة ومؤسساتها ومشروعيتها فيما يتعلق بعملية سياسية فعالة للتفاوض على المطالب المتبادلة بين الدولة والمجموعات المجتمعية.

الكلمات المفتاحية : ممكنات ، تعزيز ، الاستقرار السياسي ، البلدان العربية .

Abstract.
The process of political stability aims to achieve peace and end the conflict in a way that contributes to strengthening the unity and stability of the state. Therefore, the state-building process is defined as a measure aimed at developing the capacity of the state, its institutions, and its legitimacy with regard to an effective political process for the conflict over mutual demands between the state and societal groups.

Key words: Possibilities, enhancing political stability , Arab countries.

المقدمة .

لايمكن الفصل بين عملية الأستقرار السياسي وعملية بناء الدولة فعملية الأستقرار السياسي تهدف الى تحقيق السلام وأنهاء الصراع بالشكل الذي يساهم في تعزيز وحدة الدولة وأستقرارها لذلك تُعرف عملية بناء الدولة بأنها أجراء هادف لتطوير قدرة الدولة ومؤسساتها ومشروعيتها فيما يتعلق بعملية سياسية فعالة للتفاوض على المطالب المتبادلة بين الدولة والمجموعات المجتمعية. وكذلك يُنظر لها بأنها عملية ذاتية لتعزيز القدرات والمؤسسات وشرعية الدولة التي تقودها علاقات الدولة والمجتمع ،لذا فأن عمليات البناء الأيجابي تنطوي على علاقات متبادلة بين الدولة التي تقدم الخدمات الى شعبها ومجموعاتها الاجتماعية السياسية التي تنخرط بشكل بناء معها . وعليه فأن فرضية البحث تنطلق :(أن من ممكنات تعزيز الأستقرار السياسي في البلدان العربية تكون حينما يتضمن النظام السياسي لهذه البلدان ،التفاعلات الموجودة في المجتمع المستقل والذي يقدم للمجتمع خلالها الوظائف المتعلقة بالتكامل والتكيف داخلياً وخارجياً بواسطة أستخدام القوة الشرعية أم التهديد بأستخدامها فضلاً عن مجموعة الحلول اللازمة لمواجهة المشكلات السياسية التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة أجتماعية معينة .وعليه ينبغي التركيز حول وجود أتفاق نسبي على قواعد السلوك السياسي وأهمية المؤسسات الحاكمة القائمة بمعنى أن هناك رضا ضمني أو أجتماع بين النخب حول قيم وقواعد السلوك السياسي وعندئذ تستطيع النخب أن تتكيف وتتطوع السياسات وأن تكون هناك شراكة مقيدة فيما بينها بما ينصب في استقرار النظام السياسي) وعليه، تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور :

المحور الأول : واقع الأستبداد السياسي في البلدان العربية بين الدولة والمجتمع

المحور الثاني : سيادة الأرادة العامة ومفهوم الدولة المدنية

المحور الثالث : أسس التوافق السياسي وأنعكاسه على تحقيق الأستقرار السياسي في البلدان العربية .

ثم ينتهي البحث الى خاتمة وأستنتاجات .

المحور الأول / واقع الأستبداد السياسي في البلدان العربية بين الدولة والمجتمع.

يرتبط بناء الأمة أرتباطا وثيقاً بتطبيق السلام وفي (رأي أوسع بكثير ، يُمكن النظر الى بناء الدولة على إنهُ مهمة أستراتيجية يدعم الكيانات للوصول الى مستوى أنموذج الدولة الغربية ، فالصراع ليس شرطاً مسبقاً ضرورياً لهذا النهج ومن وجهة نظر أوسع ،فأن بناء الأمة مهمة أستراتيجية يمكن أن تحقيقها من خلال :

1) دعم القوى الحديثة داخل كيان الدولة .
2) خلق المستوى العلمي المعين.
3) النهوض بالمرأة وتحسين دورها المجتمعي.
4) دعم خلق البنية التحتية الحديثة.
5) دعم المشهد الديمقراطي للاحزاب السياسية.
6) دعم الأنتخابات الحرة.
7) دعم حكومة منتخبة بحرية
8) تغيير سلمي للحكم من الداخل .[1]

أن استقرار النظام السياسي يتوقف على طريقته في معالجة الأزمات القائمة ألا أن الجانب التأسيسي للنظم السياسية العربية تفتخر قبل كل شيء الى نظرية واضحة في الحكم ومن ثم وسائلها في تحديد وحل مشكلتها الأساسية القائمة في مدى قدرتها على تحديث معالجة الازمات في الحكم وأذا كان الاستقرار السياسي هدف لكل نظم الحكم العربية فأنه اضحى بمثابة هدف قومي ودولي على حد سواء نظراً لأرتباطه بالأمن القومي والدولي ولما لهُ من تأثير على كيان ومستقبل المجتمع الدولي والأستقرار الدولي[2] ، كما ان استمرار سياسة الدول بشكل عام سيما الدول العربية التي شهدت عديد من حالات التغيير السياسي ،بهذا الشكل الأنفعالي دون وجود رؤية وتخطيطاً أستراتيجياً لمعالجة الأوضاع الراهنة ، يدفعها الى التحرك بطريقة غير مدروسة وتصبح فريسة لأجندة التقسيم والتفكك من القوى الكبرى التي

تبحث عن مصالحها الحيوية .ويتطلب ذلك حلاً علمياً وعقلانياً لأدارة التغيير السياسي بالتخطيط الأستراتيجي تتولى فيه المؤسسات الفاعلة والقادة الاستراتيجيين المسؤولية لتوظيف مقومات القوة الذكية وفق نهج علمي يهدف الى خدمة مصالح شعوبهم ومواجهة التهديدات التي تعيق تحقيق منجزات ذلك التغيير[3] . وعليه ،ينبغي جعل السلطة أكثر ديمقراطياً ومغادرة جميع الانماط الأستبدادية في ممارسة السلطة ،ومن ثم التحول نحو ديقراطية مؤسسية تشاركية تكون فيها القوى السياسية والأجتماعية حقيقية ،بمعنى سيبقى وجود تعددية سياسية صحيحة ونظام حزبي فاعل يستند الى قيم ومبادئ الوطنية لتتفق قولاً وفعلاً مع الواقع السياسي المراد أستقراره من دون أحتكار سياسي لطرف على حساب آخر من جانب ،فضلاً عن تحريم اللجوء للعنف وأستعماله بجميع أشكاله وصوره ضمن بُنيتي الحزب والسلطة على حد سواء ، والقبول بقواعد العمل السياسي الديمقراطي المستقرة الضامنة لتداول سلمي للسلطة في ظل توافر بيئة حقيقية ضامنة لآليات ممارسة الأنتخابات الحرة والنزيهة من جانب آخر ،اي تجنب الأنقسام السياسي المؤدي الى انقسام اجتماعي طالما أن الأطراف السياسية لديها مرجعيات أجتماعية يمتلك هويات فرعية عدة مع ضرورة الأقرار بالحقوق الثقافية جميعها كونها المنطلق الحقيقي لحماية التنوع اللغوي والقومي وألاثني وماسواه ،مع الأخذ بالحسابات ضرورة صيرورة حالة من الأدارة الحقيقية لهذا التنوع الثقافي الضامن لوحدة الأمة في مجتمع الدولة[4].

وعليه ،فأن في المشهد الفكري السائد الكثير من السلبيات والنواقص ومن بينها الظواهر السلبية التالية :-

1) جمود الخطاب الثقافي والفكري في مضمونه ومشاغله ،فضلاًعن ضعف دوره كأداة للأنتاج النظري ،وعجزه عن بلورة منظومة معرفية تتفاعل مع العصر ،وتتعامل مع التحولات وتولد اسئلة جديدة تتعلق بقضايا الأنسان العربي المعاصر وعلاقته بالآخر المغاير والكون وقضايا الديمقراطية والمشاركة والدولة الوطنية والمواطنة المتكافئة المتعاقدة والثقافه النقدية والنهوض والتمديد الحضاري والحكم العصري الرشيد .

2) وفي المشهد الفكري ،شيئ من الرخاوة أو الضبابية في التكامل مع قيم االنزاهة ومواجهة الفساد وتداول السلطة في مؤسسات وأطر العمل النقابي والاهلي والشعبي والخطاب الأيديولوجي المتعصب والموقف الشخصي بدلاً من الخطاب المعرفي العلمي .وفي المحصلة يمكن القول اننا أمام غياب لمشروع فكري نهضوي حضاري عربي يتعامل بأيداع مع متطلبات العصر وتحولاته ويواجه التخلف والتسلط والفساد والتمييز والتجمد التراثي ويملك الرؤية النافذة والأرادة والآليات اللازمة[5] .

لذا تطالعنا مختلف التجارب العربية بأن خيار الديمقراطية فكك دولا وأسقط أنظمة ولم يغير شيئاً في الأمكنة الفعلية للسلطة وطرق اكتسابها وفقدانها .أكثر من ذلك فأن موجات التغيير كانت دائماً تنتهي بأثارة أسئلة بناء الدولة وليس اصلاح شكل الحكم ومحاربة السلطة وهذا منه الكثير من الغرابة والأشكالية ويعود السبب في ذلك الى منطق الدولنة السائد الذي لم يفصل الدولة عن التفاعلات السياسية ولم يجعل منها فاعلاً محايداً بمؤسسات محايدة تؤطر جميع الحركات والمذاهب والأختلافات ، فعندنا الدولة هي نفسها السلطة وهي نفسها النظام ،لذلك أنتهت الديمقراطية في ليبيا بأعادة تبني نشيد وطني وراية وطنية ، وفي سوريا يحدث تفاوض بالسلاح حول المستقبل ،وفي لبنان تقسم المكاسب وفق منطق الطوائف والغائب الكبير هو الدولة كفاعل محايد قادر على تأطير الجميع)) .لذلك علينا مناقشة موضوع الدولة قبل الديمقراطية في الحالة العربية ،لأنهُ من المنطق أن نناقش آليات أكتساب وتحديد ونهاية السلطة قبل الأتفاق على السقف المشترك للجماعة السياسية الوطنية وهو الدولة [6]

المحور الثاني / سيادة الارادة العامة ومفهوم الدولة المدنية .

اقترح (ماك اليستر) ثلاث نظريات اساسية لتحقيق الأستقرار السياسي : أما نوعية الجمهور وتعلمه من اجل ان يمارس تأثيره في القرارات وهو مايسمى نظري النخبة التقليدية وثانيا تقليل او تحديد دور الجماهير الى فقط قيامهم بالأختيار بين النخب والأخيرة هي التي تتخذ القرار وهو مايسمى بالنخبوية الديمقراطية وثالثاُ ان تكون هناك نخبة موحدة تقلل أو تبسط من أهمية بعض القضايا للتقليل من صراعات النخبة وهو مايسمى بأندماج النخبة[7].

فالدولة يجب ان تكون حاكماً محايداً تستقل بمساحة حرة لأدارة تنازع المصالح داخل المجتمع ،وهو دور نظري لم يحدث على الأطلاق ،ولكنهُ وضع أفتراضي يتحكم في أستقرار معظم الديمقراطيات في العالم ،والأصل ان كل الدول تحكمها أثنيات كبرى ويعيش فيها أقليات أثنية محمية ،وهو ليس وضعا مثالياً وتبقى الديمقراطية فيه مهددة دوماً في وجود شروط معينة:

أ- الجهة التي تحتكر السلطة والقيادة تحوز على نفوذ كبير في كل القطاعات السوسيو -اقتصادية .

ب- تزامن سيطرة هذه الأغلبية مع تزايد النزاعات العنيفة بين مختلف الجامعات الأثنية .

ج- أذا لم تتوافر بيئة دولية تفرض قواعد حماية للأقليات من هيمنة وتعسف الأغلبية أذا توافر أحد هذه الشروط يمكن أن تنهار الديمقراطية ،فأذا قامت الدولة على منطق أستيلاء الأغلبية الآثنية ،فأن تزامن الهيمنة مع مطلب الديمقراطية يعد لحظة تأريخية لميلاد العنف واللاأستقرار وبالتالي زيادة أمكانات تفكك وأنهيار الدولة لذلك يعتقد الكثير بأن الحل هو التحويل الجزئي أو الكلي لنموذج الهيمنة[8]

وحقيقة لايوجد في الدول العربية فاصل بين مايمارس عمله في السلطة وبين السلطة ذاتها والمأسلة تقتضي بأن يكون هناك فرق بين الحاكم الذي يتغير وبين المؤسسة التي هي مجموعة القوانين والقواعد الدستورية التي تحدد طريقة الحكم وصلاحيات الحكام وهي تكليف للحاكم الذي لايملكها بل أنهُ يكون أحد الوسائل التي تحقق بها أهدافها .ومع وجود هذه الأزمات التي تعاني منها المجتمعات العربية وأنظمتها ،فهناك أيضاً تسلط وتحكم في السلطة ،أي ان هنالك دكتاتورية في السلطة ،حيث يعمل القابضين على السلطة بالحكم بها وتحقيق مصالحهم وغاياتهم الخاصة ،وترك وأهمال مصالح الأفراد في المجتمع ،حيث أن أستخدام أدوات القمع والعنف من قبل الدولة ضد المجتمع ومحاولة قمع أي معارضة ومصادرة حريات حقوق الأنسان في هذه المجتمعات ،وهو مايؤدي الى استخدام واعتماد مجتمعات هذه الدول لوسائل غير سلمية بأستخدام العنف (الثورة ، الأنقلابات العسكرية ، الأضرابات ...) من أجل تغيير النظام القائم والقضاء عليه ،حيث يؤدي ذلك الى الأستقرار السياسي في النظم السياسية لهذه الدول[9] . وعليه باتت الدولة في مفترق الطرق ،لكنها لم تدفع سياستها الأقتصادية والأجتماعية تقليل الفوارق الأجتماعية لكامل الطبقات الأجتماعية لتحقيق العمل والأندماج والرقي الأجتماعي. لقد أنتهت هذه الفروق الأجتماعية سواءاً في دخل الأفراد أو في فرص العمل أو فرص التنافس أو سياسات الأندماج الأجتماعي ،التي تبقى بعيدة المنال الى اضغاث احلام لهموم الشرائح الأجتماعية العربية دون أن يحقق النظام السياسي العربي فعلاً وثبة سوسيو –اقتصادية في ضبط العملية السياسية لصالح الدولة العربية الواحدة [10] ، وعليه ، فأن مفهوم سيادة الأرادة العامة يحدد مفهوم الدولة المدنية مجتمعاً ودستوراً وقوانين وأنظمة حكم وسلطات حاكمة ذلك أن الدولة في العام هي أنتظام المجتمع على قواعد دستورية تحدد منظومة القوانين العامة والخاصة ،وطبيعة النظم السياسية والأجتماعية والأقتصادية والأمنية ، وآليات تكوين السلطات المسؤولة عن تطبيق الأحكام الدستورية والقانونية وأدارة النظم المنبثقة عنها وهذا يعني أن كل دولة دستوراً حاكماً يُجسد أرادة المواطنين العامة ،ويبين طبيعتها ويبرز تاليا هوية الدولة المدنية التي هي نفسها هوية المجتمع المدني ودستورهُ، وهي صورتهُ ومثالهُ وأرقى صور تنظيمهُ أو أنتظامهُ ، بهذا المعنى انها ظاهرة ظواهر الأجتماع البشري المدني وأفرازاتهُ البنيوية ،هذا هو مفهوم الدولة المدنية التي لاتمارس أكراهاً على المجتمع ،فكل مجتمع يُنشئ دولتهُ ،والدولة منتج بشري مدني لايفهم ألا في سياقه الزمني الخاص وبناءاته الذاتية[11] ، لذا تعد الحرية السياسية جزء حيوي ومؤثر في تطور المجتمع المدني –السياسي وتقويمه بشكل مستمر ليبقى محافظاً على توجيهات وعناصر أسس النظرية التعاقدية ،وهي جزء من الحريات الأنسانية الأخرى المكفولة قانونياً وتنظم عملها أدارة السلطة ،لأنها تعبر عن حرية المساهمة في الحكم وأدارة السلطة وأختيار الحكام ومراقبة اعمال الحكومة ومؤسساتها وأبداء الرأي السياسي الحر عن طبيعة عملها ومايترتب عليها من نتائج ،وبذلك هي تمنح الفرد والمجتمع أمكانية التعبير عن رأيهِ وأرادتهِ دون خوف أو حذر أو الشعور بالتهديد .ومنظروا العقد الأجتماعي وضعوا مكانتها في أعلى هرم بنية ذلك المجتمع لكونها أداة فاعلة ومؤثرة لمواجهة كل حالة انحراف للسلطة وسعيها الألتفاف على شروط العقد الأجتماعي عند أستغلال مسوغات تشريعية معينة لهذا السبب تم تعطيل وجودها ومنح الحق لممارستها لعقود طويلة من قبل القائمين على ادارة السلطة ،خوفاً من قوة تأثيرها على أفكار وتصورات أغلبية

الشعب المصدر الفعلي للسلطة وشرعيتها[12] ، أنطلاقاً من هنا تم تصنيف الدولة الى زمنية أو غير زمنية من أن يكون هذا المنتج البشري المدني مستنداً في مبادئه وممارستهِ الى قيم وأخلاقيات دينية .فالدولة المدنية قد تنشئها بأرادة مواطنيه مجتمع مؤمن .ثمة تكامل قيم وأخلاق بين الدولة المدنية والأيمان الديني من دون أن تكون الدولة دولة مدنية ،ومن دون قيم وأخلاق بين الدولة المدنية والأيمان الديني ،من دون أن تكون الدولة دولة دينية ،ومن دون أن يكون الدين دين الدولة فضلاًعن ذلك أن أرادة المواطنين المعبر عنها بالأرادة العامة هي مرجعية الدولة المدنية ومصدر تشريعها وشرعيتها .وهي ترتضي المؤالفة والتكامل بين منظومة القيم الدينية ومنظومة القيم ،الوضعية ،فالدولة تقوم على أرادة مواطنيها ،وكل دولة تقوم على مايخالف تلك الأرادة تكون دولة أكراه وأستبداد ،وعليه فأن المواطنة المؤمنة الخارجة عن أطار الاسلام السياسي المؤدلج يصلح كي تكون قاعدة بناء الدولة المدنية بجوانبه السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية كافة فهي لجهة الحقوق والواجبات والحريات العامة وبخاصة النظرة الى الأنسان فرداً ذا قيمة في ذاته ،لاتختلف وظيفتها عن المواطنة بدون أي توصيف في قيام الدولة المدنية[13]

المحور الثالث / أسس التوافق السياسي وأنعكاسه على تحقيق الأستقرار السياسي في البلدان العربية.

يحتاج التوافق السياسي الى البيئة السياسية والأجتماعية والثقافية الحاضنة ، التي تجعل فرص نجاحه عالية ،حيث يرتبط التوافق بعملية بناء السلطة أو أعادة تصحيح مسارها والسعي الى نسج علاقات سياسية تؤدي في محصلتها الى أدارة الدولة من خلال أكبر قدر من الأجماع السياسي والأجتماعي حولها .ومثل حاجة منهجية التوافق الى الأستناد الى معطيات التقارب السياسي ،فأن حاجتهُ كبيرة الى الأستناد الى معطيات التقارب الأجتماعية والفكرية .كما يرتبط التوافق بالدرجة التي يمكن أن يبلغها منطق التنازلات السياسية ،وهو مايفرض أثناء أدارة الشراكة مع باقي مكونات الأنظمة القديمة أدراك قدراتها الأقتصادية وخبراتها وشبكة علاقاتها ،وفوق ذلك أمكاناتها في العودة الى السلطة ،حيث لاشك أن أغراءات السلطة ومايرتبط بها من المصالح والمنافع يدفع المكونات السياسية الساعية الى تحصيل أكبر قدر من المكاسب من خلال أعادة بناء الدولة والتموقع من جديد في مفاصلها ،الى أعطاء مساحات أكبر للأعتبارات المصلحية والبراغماتية التي تخلق بيئة تنافسية شديدة[14] وعليه فأن الأستقطاب السياسي يوفر بيئة حاضنة للعنف وعدم الأستقرار ،فالمجتمعات التي بها أنقسامات سياسية عميقة التي قد تتأسس على أختلاف أثني او عرقي أو ديني يمكن أن يصل بها العنف الى مرحلة قصوى عن طريق التطهير العرقي أو الأبادات الجماعية بينما في المقابل فأن المجتمعات المستقرة التي تتسم بدرجة كبيرة من التوافق ، وتوجد منها مؤسسات قانونية وأمنية يقل فيها العنف ،فالبيئة السياسية المحيطة أما أن تكون حاضنة أو طاردة للعنف .وفي السياق يظهر علاقة أرتباطية طردية بين غياب شرعية الحاكم وأرتفاع حدة العنف [15] وعليه فأن الأرادة الجماعية هي الضامنة الأساسية لأستمرار المؤسسات وبخاصة مؤسسة الدولة وأن زال القيمون عليها ،لكن تحققها العيني بحاجة الى تجسيد ،بحاجة بمن يقوم مقامها في العمل فالدولة كدولة تتمتع بسلطة طبيعية على نفسها ، ولكنها في الممارسة اليومية لهذه السلطة تحتاج الى تسليمها الى فرد أو الى جملة أفراد يقومون بها لضرورات أجرائية محضة وليس من الممكن أجتماعياً تجاوز هذه الضروريات وأذا أمكن تجاوزها بطلت الحاجة الى الحاكم[16]. وعلى ذلك ،فأن الأمن الفكري كمفهوم أجرائي يعني ذلك النشاط والتدابير المشتركة بين الدولة والمجتمع لتجنب الأفراد والجماعات شوائب عقائدية أو فكرية أو نفسية تكون سبباً في أنحراف السلوك والأفكار والأخلاق عن جادة الصواب أو سبباً للوقوع في المهالك .حيث أن انعدام الأمن الفكري قد يؤدي الى وجود خلل فكري والخلل يعني الفساد والضعف ، وعندما يُقال في رأيه خلل أي فيه ضعف وفساد ، والخلل العقلي أي عدم التوازن العقلي. أما التخلف الفكري فهو حالة من التصور تصيب العقل بسبب ندرة أو سطحية القيم والمعارف أو حداثة الخبرة ،بما يسهم في تقييد العقل بأساليب تفكيرية عند رشيدة وسيطرة المفاهيم والمعتقدات الخاطئة عليه ، ذلك لأن التخلف في طرق التفكير يرجع بداية الى ندرة المعطيات أو التراكمية الثقافية التي على عمليات العقل وتؤثر في مخرجاتهِ من معتقدات أو تصورات او اراء [17] ، وعليه فأن نجاح منهجة الشراكة والتوافق السياسي مرتبط بشكل كبير بأنخفاض أستخدام وتوظيف الأيديولوجيا في الصراع السياسي ،كما أن عنصر التخوف من الأقصاء

السياسي الذي تبديه المكونات السياسية التي تدرك تواضع قدراتها وأمكاناتها السياسية يعتبر من محفزات الضغط في أتجاه خيار التشارك والتوافق بغية تأمين جزء من الحق في التواجد في السلطة وصناعة القرار السياسي[18] لذا فأن النخبة السياسية الموحدة ، رضائياً ضرورية للاستقرار السياسي ذلك لأنها تضع قواعد غير رسمية للتعامل فيما بينها تجعلهم يتعاملون فيما بينهم ويتفقون على القواعد الأجرائية رغم أختلافهم حول القضايا الأساسية لأنهُ أذا لم تكن هناك قواعد تضمن النقاش بشكل لايؤثر في الأستقرار فلن يوجد مجال لتصرفات تدميرية تهدده ،وفي ذلك ضمان للاستقرار السياسي الذي تعمل أجزاء النخبة المتنوعة على أدامة نفسها من خلال الثقة المتبادلة فيما بينها على المنافسة سلمياً على السلطة[19]

ومايؤسف أن البلدان العربية تعاني من ضعف القيادات السياسية المدربة على أيسر واجبات الحكم التي تقدم رجل الدولة على رجل السلطة وترجح الأبداع السياسي على التقليد والتبعية للأخر ،ليس لأننا نعاني من ضعف وأنعدام ثقافة ديمقراطية راسخة فقط ،وانما من ضعف وجود مجتمع مدني يأخذ زمام المبادرة من المجتمع الأهلي الذي لايزال يهيمن على حياتنا العربية متمثلاً بالطائفية والعشائرية والحيوية ،على حساب (الكتلة النهضوية)المتمثلة بالتكنوقراط ،من شرائح المهنيين والفنيين المستنيرين والذين لم يمارسوا حتى اليوم دورهم بشكل صحيح أو كامل في العملية السياسية لأسباب عدة منها ردود قوى مقاومة للتغيير والتجديد والأصلاح ،قوى مستندة على ثقافة الخضوع والأصلاح ،قوى مستندة على ثقافة الخضوع والتقليد والتي ترى ان مصلحتها تكمن في بقاء أو أبقاء حالتي التخلف والتبعية مُخيمين على أرجاء عالمنا العربي[20] لهذا كله فأن المؤشرات العربية لن تجد عناء في تصنيف أنظمة الوطن العربي بالأستبدادية رغم النصوص الواضحة والصريحة التي تنص على تبني النظام الديمقراطي في بعض الدساتير العربية ، ففي مؤشر الديمقراطية في عام 2.15 تم تصنيف الوطن العربي في مجملهِ ضمن الأنظمة المستبدة ،بأستثناء تونس التي تم تصنيفها ضمن الدول ذات الديمقراطية المعيبة .أما دول مثل لبنان وفلسطين والعراق ،فقد تم تصنيفها كأنظمة هجينة أي يختلط فيها الأستبداد بالديمقراطية بينما تم تصنيف باقي البلدان العربية تحت فئة الدول المستبدة .أما مؤشر سلسلة بيانات الحكم الذي يصنف أنظمة الحكم ثلاث فئات وهي : ديمقراطية وأذوكراسية وأستبدادية فلم يُصنف سوى تونس كدولة عربية تحت فئة ديمقراطية أما باقي البلدان العربية ،فقد تم تصنيفها تحت فئة أنوكراسية أو فئة أستبدادية مع اختلاف الدرجات [21].

وتجربة العراق خير مثال على عدم التوافق السياسي وأنعكاسه على الأستقرار السياسي في البلاد حيث نجد ضعف تجانس الرؤى السياسية وتوحيد مواقفها تجاه القضايا المتعلقة بالمصلحة الوطنية ،فكل طرف يرى نفسهُ بأنهُ يمثل الرؤية الوطنية وماعداه يحاول أن يترجم أجندات خاصة داخلية كانت أم خارجية تضادد المصلحة الوطنية للدولة ،الأمر الذي قاد الى أختلال التوازن في تقريب وجهات النظر حول المشاريع الوطنية لصالح هشاشة الثقة بين مختلف القوى والشخصيات السياسية وضعف التوافق السياسي فيما بينها لأدارة العملية السياسية ،وبالنتيجة تلكؤ العمل الحكومي المُفترض القيام به كان دون المستوى المطلوب ،مما أحدث ذلك خللاً وسبّب أرباكاً في عملية بناء الدولة العراقية وعلى كافة الصعد السياسية والأجتماعية والأقتصادية والأمنية التي أثرت بدورها في بلورة أشكالية الأستقرار السياسي في البلاد[22]

الخاتمة.

مما تقدم تبين مايلي :

1) أن عملية بناء السلام من المهمات الملحة التي تقع على عاتق النخبة السياسية في المجتمعات التي كانت تعاني من صراعات طاحنة بالأمس القريب ذلك أن أهم الأسباب المؤدية الى الصراع هي غياب الاندماج السياسي والأجتماعي عن وعي النخبة السياسية فأن وعي النخبة تمثل في النواحي الثلاثة وهي :

أ) وعي المجتمع للتناقضات الأجتماعية.

ب) وعي النخبة للتناقضات السياسية والاجتماعية .

ج) تصورات النخبة لبناء الدولة والأمة .

2) لتحقيق الأستقرار السياسي ،ينبغي على الزعماء أن يشعروا بشيئ من الألتزام بصون وحدة البلد فضلاً عن استعدادهم للأنخراط في الجهود التعاونية فيما بينهم ،لأن غياب هذه التوجهات سينعكس سلبياً على تطبيق الديمقراطية التوافقية عموماً،وسيزيد ممارساتها الخاطئة من أنقسام المجتمع والى عدم أستقراره السياسي بل وقد تقود الى الصراع والاحتراب الداخلي ،لأنهم –أي الزعماء – لن يكونوا أكثر من مجرد قوى سيطرة تسعى الى تعظيم مصالحها الخاصة الضيقة على حساب مصلحة المجتمع ومصلحة المكونات التي يدعون تمثيلها بشكل خاص.

3) ومن سمات الحكومة الكفوءة ومنظمات المجتمع المدني الفعالة مايلي :

أ- المشاركة : يجب أن يكون لكل الرجال والنساء صوت في عملية صنع القرار ، وتستند هذه المشاركة على حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير كما تعتمد على تنمية القدرات على المشاركة البناءة.

ب- سيادة القانون : يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة ،ولابد أن تؤسس الحياد في أنفاذها وبخاصة القوانين المتعلقة بحقوق الأنسان.

ج- الأستجابة :يجب أن تسعى المؤسسات وتوجه الى العمليات الى خدمة جميع أصحاب المصلحة ،فضلاً عن ذلك فأن التوجيه نحو بناء توافق الأراء يتوسط الحكم الرشيد المصالح المختلفة للوصول الى توافق واسع للأراء بشأن مايحقق مصلحة المجموع كأفضل مايكون ،وبشأن السياسات والأجراءات حيثما يكون ذلك ممكناً.

د- الرؤية الأستراتيجية :يجب أن يمتلك القادة والجمهور العام منظوراً عريضاً وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة ،مع الأحساس بما هو مطلوب لهذهِ التنمية كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التأريخية والثقافية والأجتماعية التي يتشكل وسطها ذلك المنظور [*].

* للمزيد من التفصيل ،أنظر : محمد علي حمود ،دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،مجلة العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،العدد (57) ،حزيران 2.19 ،ص ص 369 -37.

الهوامش.

[1] باسم خريسان ،بناء السلام :دراسة في آليات بناء السلام في العراق ،مجلة قضايا سياسية ،العدد (52)/نيسان /آيار /حزيران ،2.18 ،ص ص 144-145
[2] جاسم محمد دايش ،عدم الأستقرار الدستوري والمؤسس في الدول العربية ،مجلة دراسات دولية ،العدد (82)،المجلد (19)،تموز 2.2. ،ص ص 515-516
[3] محمد ميسر فتحي ،تموز التخطيط الأستراتيجي وأدارة التغيير السياسي نحو نهج جديد في بناء وأدارة الدولة المعاصرة ،مجلة قضايا سياسية ،العدد (54)/تشرين الأول /تشرين الثاني /كانون الأول ،2.18 ،ص ص 382-383
[4] هشام عز الدين واحمد عدنان ،اعادة بناء الدولة ..دراسة تحليلية في تجاوز تحديات الهوية ،مجلة دراسات دولية العدد (91) ،تشرين الأول 2.23 ،ص ص 23-24
[5] يوسف الحسن ،دور المثقفين في تجديد الفكر العربي ،مجلة المستقبل العربي ،العدد (491)،السنة (42)،كانون الثاني 2.2. ،ص 123
[6] ملاح السعيد ،الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (459) ، السنة (4.) ، ايار / مايو 2.17 ، ص .
[7] دينا هاتف ، طبيعة النخبة الحاكمة في العرق بعد عام 3..2 ، مجلة دراسات دولية ، العددان (86-87) ، المجلد (2.) ،تموز /تشرين الأول 2.21،ص 49.
[8] ملاح السعيد ، الدولة كشرط مسبق للديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص 115.
[9] جاسم دايش ،عدم الأستقرار الدستوري والمؤسسي في الدول العربية : مصدر سبق ذكرهُ ،ص ص 513- 515.
[10] ميلود عامر حاج ، الدولة العربية المعاصرة بين فشل البناء وتجاوز التفكيك ،مجلة المستقبل العربي ، العدد (489) ، السنة (42) تشرين الثاني 2.19 ،ص 67.
[11] ساسين عساف ،مدنية المجتمع والدولة من وجوه التجدد الحضاري ، مجلة المستقبل العربي ،العدد (511)،السنة (44) ،أيلول 2.21.
[12] رنا مولود شاكر ،نظرية العقد الأجتماعي :رؤية تحليلية معاصرة ،مجلة دراسات دولية ،العدد (85) ،المجلد (2.) ،نيسان 2.21 ص 95.
[13] ساسين عساف ، مدنية المجتمع والدولة من وجوه التجديد الحضاري ، مصدر سبق ذكره ، ص11.
[14] رشا عبد الرضا ، أبعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 3..2 ،مجلة قضايا سياسية ،العدد (57)،نيسان / آيار /حزيران 2.19 ،ص ص 288- 289.
[15] عبد السلام بغدادي ،العنف العربي العراقي المعاصر ،مركز عمان لدراسات حقوق الأنسان ،عمان ،2.16 ،ص 44
[16] عبد الواحد الزين ، ناصيف نصار :نحو منطق مُغاير للسلطة ،مجلة المستقبل العربي ،العدد (475)، السنة (41) ، أيلول 2.18 / ص 114.
[17] شريفة فاضل جلاط ، دور الأمن الفكري في مواجهة الأرهاب الدولي ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد (1) ،السنة (17)، 2.2. ، ص 18.
[18] رشا ظافر عبد الرضا ، أبعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 3..2 ،مصدر سبق ذكره ، ص 29..
[19] دينا هاتف مكي طبيعة النخبة الحاكمة في العراق ،مجلة دراسات دولية ،العدد (86 -87)،المجلد (2.) ،تموز/تشرين الأول ،2.21 ،ص 49.
[20] عبد السلام بغدادي ،الدولة العربية المعاصرة ،مجلة دراسات البيان ،مركز البيان للدراسات ،العراق ،العدد (1)،حزيران 2.17 ،ص 124
[21] اسماعيل الشطي ، حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي العدد (448) ، السنة (39)،حزيران /2.16 ،ص ص 97- 98 .
[22] أحمد صدام أيرام ،أشكالية الأستقرار السياسي في العراق بعد عام 3..2 ،مجلة قضايا سياسية ،العدد (52)،نيسان أيار حزيران ،ص 252.

المصادر.
1. باسم خريسان ،بناء السلام :دراسة في آليات بناء السلام في العراق ،مجلة قضايا سياسية ،العدد (52)/نيسان /آيار /حزيران ،2.18 ،ص ص 144-145
2. جاسم محمد دايش ،عدم الأستقرار الدستوري والمؤسس في الدول العربية ،مجلة دراسات دولية ،العدد (82)،المجلد (19)،تموز 2.2. ،ص ص 515-516
3. محمد ميسر فتحي ،تموز التخطيط الأستراتيجي وأدارة التغيير السياسي نحو نهج جديد في بناء وأدارة الدولة المعاصرة ،مجلة قضايا سياسية ،العدد (54)/تشرين الأول /تشرين الثاني /كانون الأول ،2.18 ،ص ص 382-383
4. هشام عز الدين واحمد عدنان ،اعادة بناء الدولة ..دراسة تحليلية في تجاوز تحديات الهوية ،مجلة دراسات دولية العدد (91) ،تشرين الأول 2.23 ،ص ص 23-24
5. يوسف الحسن ،دور المثقفين في تجديد الفكر العربي ،مجلة المستقبل العربي ،العدد (491)،السنة (42)،كانون الثاني 2.2. ،ص 123
6. ملاح السعيد ،الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (459) ، السنة (4.) ، ايار / مايو 2.17 ، ص .
7. دينا هاتف ، طبيعة النخبة الحاكمة في العرق بعد عام 3..2 ، مجلة دراسات دولية ، العددان (86-87) ، المجلد (2.) ،تموز /تشرين الأول 2.21،ص 49.
8. ملاح السعيد ، الدولة كشرط مسبق للديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص 115.
9. جاسم دايش ،عدم الأستقرار الدستوري والمؤسسي في الدول العربية : مصدر سبق ذكرهُ ،ص ص 513- 515.
10. ميلود عامر حاج ، الدولة العربية المعاصرة بين فشل البناء وتجاوز التفكيك ،مجلة المستقبل العربي ، العدد (489) ، السنة (42) تشرين الثاني 2.19 ،ص 67.
11. ساسين عساف ،مدنية المجتمع والدولة من وجوه التجدد الحضاري ، مجلة المستقبل العربي ،العدد (511)،السنة (44) ،أيلول 2.21.
12. رنا مولود شاكر ،نظرية العقد الأجتماعي :رؤية تحليلية معاصرة ،مجلة دراسات دولية ،العدد (85) ،المجلد (2.) ،نيسان 2.21 ص 95.
13. ساسين عساف ، مدنية المجتمع والدولة من وجوه التجديد الحضاري ، مصدر سبق ذكره ، ص11.
14. رشا عبد الرضا ، أبعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 3..2 ،مجلة قضايا سياسية ،العدد (57)،نيسان / آيار /حزيران 2.19 ،ص ص 288- 289.
15. عبد السلام بغدادي ،العنف العربي العراقي المعاصر ،مركز عمان لدراسات حقوق الأنسان ،عمان ،2.16 ،ص 44
16. عبد الواحد الزين ، ناصيف نصار :نحو منطق مُغاير للسلطة ،مجلة المستقبل العربي ،العدد (475)، السنة (41) ، أيلول 2.18 / ص 114.
17. شريفة فاضل جلاط ، دور الأمن الفكري في مواجهة الأرهاب الدولي ،المجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد (1) ،السنة (17)، 2.2. ، ص 18.
18. رشا ظافر عبد الرضا ، أبعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 3..2 ،مصدر سبق ذكره ، ص 29..
19. دينا هاتف مكي طبيعة النخبة الحاكمة في العراق ،مجلة دراسات دولية ،العدد (86 -87)،المجلد (2.) ،تموز/تشرين الأول ،2.21 ،ص 49.
20. عبد السلام بغدادي ،الدولة العربية المعاصرة ،مجلة دراسات البيان ،مركز البيان للدراسات ،العراق ،العدد (1)،حزيران 2.17 ،ص 124
21. اسماعيل الشطي ، حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي العدد (448) ، السنة (39)،حزيران /2.16 ،ص ص 97- 98 .
22. أحمد صدام أيرام ،أشكالية الأستقرار السياسي في العراق بعد عام 3..2 ،مجلة قضايا سياسية ،العدد (52)،نيسان أيار حزيران ،ص 252.
* للمزيد من التفصيل ،أنظر : محمد علي حمود ،دور السياسات العامة الرشيدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،مجلة العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،العدد (57) ،حزيران 2.19 ،ص ص 369 -37.